الله تعالى لانه من القربات ويضرف إلى الفقراء من دم التمتع
اهل الزكاة لشرف هذا الاسم لهم في عرف الشرع
ويشترط في الوصية لغير المعين ان لا يكون جهة
معصية كعمارة كنيسة للتعبد فيها وكتابة التوراة
والانجيل وفرائضهما وكتابة كتب الفلسفة وسائر
العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن سراج
الكنيسة بخلاف ما اذا قصد انتفاع المقيمين
والمجاورين بضوئها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك
الاذرعي وسواء الوصي بها مسلم او كافر واذا اتفقت
المعصية فلا فرق بين ان تكون قربة كالفقراء وبنا
المساجد او مباحة لا يظهر فيها قربة كالوصية للاغنيا
وفك اسارى الكفار من المسلمين لان القصد من
الوصية تدارك ما فات في حياة الموصي من الاحسان
فلا يجوز ان تكون معصية نقيضة سكت
المصنف رحمه الله تعالى عن الصيغة وهي الركن الرابع
وشرط فيها لفظ يشعر بالوصية وفي معناه ما مر في
بعض الصفات وهي تنقسم لصريح كاوصيت له بكذا
او اعطوه له او هو له او وصيته له بعد موتي وكناية
كهو له من مالي ومعلوم ان الكناية تفتقر
الى النية والكتابة كناية فتنعقد بها مع النية كالبيع
بالكتابة فلو اقتصر على قوله هو له فقط فاقر له بوصية

وتلزم

وتلزم الوصية بموت لكن مع قبول بعده ولو تراخى في موصى
له معين والا فبعقد ولا يشترط القبول في غير معين كالفقرا
ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية
بينهم وانما لم يشترط الفور في القبول لانه انما يشترط
في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالايجاب
ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي لانه لا حق له قبل الموت
فاشبه اسقاط الشفعة قبل البيع فلو مات قبل في الحياة
الرد بعد الموت وبالعكس لم يصح الرد بين الموت والقبول
لا بعدهما وبعد القبض وامابعد القبول وقبل القبض
فالاوجه عدم الصحة كما صححه النووي في الروضة كاصلها
وان صحح في تصحيحه الصحة فان مات الموصى له قبل
الموصي بطلت الوصية لانها قبل الموت غير لازمة فبطلت
بالموت وان مات بعد الموصي وقبل القبول والرد خلفه
وارثه فيهما فان كان الوارث بيت المال فالقابل والراد
هو الامام وملك الموصى له المعين للموصى به الذي ليس
بإعتاق بعد موت الموصي وقبل القبول موقوف ان
قبل بان انه ملكه بالموت وان رد بان انه للوارث وينبغي
في الوقف الفوائد الحاصلة من الموصى به كثمرة وكسب
ولو نة ولو نظرة ويطالب الوارث الموصى له او الرقيق
الموصى به او القائم مقامهما من ولي ووصي بالموت ان
توقف في قبول رد كما لو امتنع مطلق احد زوجيه